

الاستثمارات الزراعية تسجل قفزة في تونس

تونس - أظهرت بيانات حديثة أن الاستثمارات الزراعية في تونس شهدت قفزة خلال الأشهر السبعة الأولى من العام الحالي بمقارنة سنوية، في تطور مفاجئ أرجعه محللون إلى القرارات التي اتخذتها السلطات خلال السنوات الأخيرة لتطوير هذا القطاع الاستراتيجي.

ووفق آخر إحصائيات وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية الحكومية نمت قيمة الاستثمارات الزراعية الخاصة المصاحبة عليها حتى نهاية يوليو الماضي بنسبة 38.3 في المئة على أساس سنوي لتصل إلى 259.1 مليون دينار (92.8 مليون دولار).

كما سجل عدد عمليات الاستثمار زيادة بنسبة 25.1 في المئة لتبلغ 1802 عملية استثمار مقابل 1440 عملية استثمار قبل عام.

وبالمقارنة مع مخطط التنمية 2016 - 2020 شهدت الاستثمارات الزراعية الخاصة تراجعاً بنحو 30.9 في المئة من حيث العدد و33.4 في المئة من حيث القيمة.

ومن المتوقع أن توفر الاستثمارات المصاحبة عليها أكثر من 2012 فرصة عمل مقابل 1575 خلال نفس الفترة من العام الماضي.

وتشكل الزراعة في تونس إحدى ركائز الاقتصاد في البلاد، إلا أنها تواجه منذ سنوات تحديات جمة أبرزها العوامل المناخية غير المستقرة، التي ألقت بظلالها سلباً على عملية الإنتاج.

وإلى جانب ذلك، برزت صعوبات أخرى يعاني منها المزارعون بسبب شح المياه ونقص الأسمدة وتواضع الدعم الحكومي، حيث تتضاعف هذه التحديات سنة بعد أخرى متأثرة بتدهور الأوضاع في البلاد منذ العام 2011.

وحسب الأنشطة، نمت الاستثمارات الزراعية بنسبة 77 في المئة بمقارنة سنوية لتبلغ 199.5 مليون دينار (71.5 مليون دولار)، بينما زادت قيمة الاستثمارات في الخدمات الزراعية بنسبة 11 في المئة لتصل إلى 27.2 مليون دينار (9.7 مليون دولار).

فيما بلغت الاستثمارات في مجال التحويل الأولي 17 مليون دينار (6 مليون دولار) مسجلة بذلك زيادة بنسبة 7 في المئة بمقارنة سنوية. ورغم أن البلاد تواجه أزمة نقص حاد في المياه الصالحة للري أو الاستهلاك البشري، ما يجعلها أمام تحدي إعادة النظر في الخارطة الزراعية، لكن هناك إصراراً كبيراً على ما يبدو للاستثمار في القطاع.

ويعتقد البعض أن تونس قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي حين تغير الحكومة رؤيتها للزراعة، التي لا تزال مهمشة حيث لا تزال تعتبرها مكملتها للتجارة.

في المدة قيمة نمو الاستثمارات الخاصة في القطاع خلال أول سبعة أشهر من 2021

وتحتل الزراعة مكانة محورية في الاقتصاد التونسي المتعثر، حيث تساهم بنسبة 9 في المئة في الناتج المحلي الإجمالي، وما بين 9 و10 في المئة من مجموع الصادرات سنوياً.

ويستقطب القطاع حوالي 8 في المئة من مجموع الاستثمارات، ويشغل 15 في المئة من إجمالي اليد العاملة النشطة في بلد يبلغ تعداد سكانه حوالي 11.7 مليون نسمة.

وتسارعت تونس منذ العام 2017 وبالتعاون مع خبراء الأنظمة المعلوماتية بتنسيق جهودها لرقمنة الزراعة، في مسعى منها للحد من موجة الجفاف التي ضربت البلاد في السنوات الأخيرة وجعلت القطاع من أضعف المجالات مردودية.

وتعتبر تونس من ضمن دول كثيرة في العالم تفتقر للأسواق والأدوات لإقامة أنظمة تحذير مبكر بالنسبة إلى الكوارث مثل الفيضانات والجفاف والعواصف، ما من شأنه أن يلقي بظلاله سلباً على قطاع الزراعة مستقبلاً.

وتحتل الزراعة مكانة محورية في الاقتصاد التونسي المتعثر، حيث تساهم بنسبة 9 في المئة في الناتج المحلي الإجمالي، وما بين 9 و10 في المئة من مجموع الصادرات سنوياً.

ويستقطب القطاع حوالي 8 في المئة من مجموع الاستثمارات، ويشغل 15 في المئة من إجمالي اليد العاملة النشطة في بلد يبلغ تعداد سكانه حوالي 11.7 مليون نسمة.

وتسارعت تونس منذ العام 2017 وبالتعاون مع خبراء الأنظمة المعلوماتية بتنسيق جهودها لرقمنة الزراعة، في مسعى منها للحد من موجة الجفاف التي ضربت البلاد في السنوات الأخيرة وجعلت القطاع من أضعف المجالات مردودية.

وتعتبر تونس من ضمن دول كثيرة في العالم تفتقر للأسواق والأدوات لإقامة أنظمة تحذير مبكر بالنسبة إلى الكوارث مثل الفيضانات والجفاف والعواصف، ما من شأنه أن يلقي بظلاله سلباً على قطاع الزراعة مستقبلاً.

وتحتل الزراعة مكانة محورية في الاقتصاد التونسي المتعثر، حيث تساهم بنسبة 9 في المئة في الناتج المحلي الإجمالي، وما بين 9 و10 في المئة من مجموع الصادرات سنوياً.

ويستقطب القطاع حوالي 8 في المئة من مجموع الاستثمارات، ويشغل 15 في المئة من إجمالي اليد العاملة النشطة في بلد يبلغ تعداد سكانه حوالي 11.7 مليون نسمة.

وتسارعت تونس منذ العام 2017 وبالتعاون مع خبراء الأنظمة المعلوماتية بتنسيق جهودها لرقمنة الزراعة، في مسعى منها للحد من موجة الجفاف التي ضربت البلاد في السنوات الأخيرة وجعلت القطاع من أضعف المجالات مردودية.

وتعتبر تونس من ضمن دول كثيرة في العالم تفتقر للأسواق والأدوات لإقامة أنظمة تحذير مبكر بالنسبة إلى الكوارث مثل الفيضانات والجفاف والعواصف، ما من شأنه أن يلقي بظلاله سلباً على قطاع الزراعة مستقبلاً.

وتحتل الزراعة مكانة محورية في الاقتصاد التونسي المتعثر، حيث تساهم بنسبة 9 في المئة في الناتج المحلي الإجمالي، وما بين 9 و10 في المئة من مجموع الصادرات سنوياً.

ويستقطب القطاع حوالي 8 في المئة من مجموع الاستثمارات، ويشغل 15 في المئة من إجمالي اليد العاملة النشطة في بلد يبلغ تعداد سكانه حوالي 11.7 مليون نسمة.

وتسارعت تونس منذ العام 2017 وبالتعاون مع خبراء الأنظمة المعلوماتية بتنسيق جهودها لرقمنة الزراعة، في مسعى منها للحد من موجة الجفاف التي ضربت البلاد في السنوات الأخيرة وجعلت القطاع من أضعف المجالات مردودية.

وتعتبر تونس من ضمن دول كثيرة في العالم تفتقر للأسواق والأدوات لإقامة أنظمة تحذير مبكر بالنسبة إلى الكوارث مثل الفيضانات والجفاف والعواصف، ما من شأنه أن يلقي بظلاله سلباً على قطاع الزراعة مستقبلاً.

قطاع في حاجة إلى عناية أكبر

قطاع في حاجة إلى عناية أكبر

قطاع في حاجة إلى عناية أكبر

قطاع في حاجة إلى عناية أكبر

قطاع في حاجة إلى عناية أكبر

قطاع في حاجة إلى عناية أكبر

قطاع في حاجة إلى عناية أكبر

قطاع في حاجة إلى عناية أكبر

قطاع في حاجة إلى عناية أكبر

قطاع في حاجة إلى عناية أكبر

قطاع في حاجة إلى عناية أكبر

قطاع في حاجة إلى عناية أكبر

قطاع في حاجة إلى عناية أكبر

قطاع في حاجة إلى عناية أكبر

قطاع في حاجة إلى عناية أكبر

قطاع في حاجة إلى عناية أكبر

قطاع في حاجة إلى عناية أكبر

قطاع في حاجة إلى عناية أكبر

قطاع في حاجة إلى عناية أكبر

النهوض بالصناعة مطمح يحاول الأردن تجسيده رغم التحديات

محاولات لإيقاظ القطاع بجرعة من الحوافز ضمن خطة بعيدة المدى



نشاط حيوي ينتظر دعماً أكبر

عالية أوجدوا من خلالها حلولاً لمشاكل كثيرة واجهتهم خلال أزمة كورونا. وتعتبر الصناعة الأردنية من أكبر القطاعات الاقتصادية المساهمة بالناتج المحلي الإجمالي بنسبة 24.7 في المئة بطريقة مباشرة و40 في المئة بشكل غير مباشر، إضافة إلى ترابطات وتشابكات قوية مع مختلف القطاعات.

ويوفر القطاع أكثر من 254 ألف فرصة عمل للمواطنين أي ما يعادل 21 في المئة من القوى العاملة في الأردن وهو يحتل المرتبة الأولى بهذا الخصوص على مستوى القطاع الخاص، ففي كل منشأة صناعية جديدة توفر 13 فرصة عمل، مقابل 3 فرص بالقطاعات الأخرى.

قطاع الصناعة

- 24.7 في المئة مساهمة القطاع سنوياً في الاقتصاد
- 18 ألف منشأة تعمل في مختلف الأنشطة الصناعية
- 245 ألف شخص يعملون في القطاع أغلبهم أردنيون

وتشير الغرفة في رؤيتها للنهوض بالقطاع إلى محددات أخرى تتمثل بامتلاكه قدرات تصديرية كبيرة تبلغ 93 في المئة من إجمالي الصادرات المحلية، وتتنوع منشآت القطاع الصناعي على قطاعات الصناعات الهندسية وتكنولوجيا المعلومات والخشبية والأثاث والبتة والغذائية والتعدينية والجلدية والميكات والعلاجية والدوائية والكيميائية والبلاستيكية والمطاطية والطباعة والتغليف.

وتأثرت العديد من الصناعات بأزمة كورونا بسبب تراجع الأسواق التصديرية ونقص التحويلات الخارجية، كما أن الصناعيين الأردنيين يتمتعون بمرونة

وإلى جانب ذلك، برزت صعوبات أخرى يعاني منها المزارعون بسبب شح المياه ونقص الأسمدة وتواضع الدعم الحكومي، حيث تتضاعف هذه التحديات سنة بعد أخرى متأثرة بتدهور الأوضاع في البلاد منذ العام 2011.

وحسب الأنشطة، نمت الاستثمارات الزراعية بنسبة 77 في المئة بمقارنة سنوية لتبلغ 199.5 مليون دينار (71.5 مليون دولار)، بينما زادت قيمة الاستثمارات في الخدمات الزراعية بنسبة 11 في المئة لتصل إلى 27.2 مليون دينار (9.7 مليون دولار).

وتحتل الزراعة مكانة محورية في الاقتصاد التونسي المتعثر، حيث تساهم بنسبة 9 في المئة في الناتج المحلي الإجمالي، وما بين 9 و10 في المئة من مجموع الصادرات سنوياً.

ويستقطب القطاع حوالي 8 في المئة من مجموع الاستثمارات، ويشغل 15 في المئة من إجمالي اليد العاملة النشطة في بلد يبلغ تعداد سكانه حوالي 11.7 مليون نسمة.

وتسارعت تونس منذ العام 2017 وبالتعاون مع خبراء الأنظمة المعلوماتية بتنسيق جهودها لرقمنة الزراعة، في مسعى منها للحد من موجة الجفاف التي ضربت البلاد في السنوات الأخيرة وجعلت القطاع من أضعف المجالات مردودية.

وتعتبر تونس من ضمن دول كثيرة في العالم تفتقر للأسواق والأدوات لإقامة أنظمة تحذير مبكر بالنسبة إلى الكوارث مثل الفيضانات والجفاف والعواصف، ما من شأنه أن يلقي بظلاله سلباً على قطاع الزراعة مستقبلاً.

قطاع الصناعة

- 24.7 في المئة مساهمة القطاع سنوياً في الاقتصاد
- 18 ألف منشأة تعمل في مختلف الأنشطة الصناعية
- 245 ألف شخص يعملون في القطاع أغلبهم أردنيون

وتشير الغرفة في رؤيتها للنهوض بالقطاع إلى محددات أخرى تتمثل بامتلاكه قدرات تصديرية كبيرة تبلغ 93 في المئة من إجمالي الصادرات المحلية، وتتنوع منشآت القطاع الصناعي على قطاعات الصناعات الهندسية وتكنولوجيا المعلومات والخشبية والأثاث والبتة والغذائية والتعدينية والجلدية والميكات والعلاجية والدوائية والكيميائية والبلاستيكية والمطاطية والطباعة والتغليف.

وتأثرت العديد من الصناعات بأزمة كورونا بسبب تراجع الأسواق التصديرية ونقص التحويلات الخارجية، كما أن الصناعيين الأردنيين يتمتعون بمرونة

وإلى جانب ذلك، برزت صعوبات أخرى يعاني منها المزارعون بسبب شح المياه ونقص الأسمدة وتواضع الدعم الحكومي، حيث تتضاعف هذه التحديات سنة بعد أخرى متأثرة بتدهور الأوضاع في البلاد منذ العام 2011.

وحسب الأنشطة، نمت الاستثمارات الزراعية بنسبة 77 في المئة بمقارنة سنوية لتبلغ 199.5 مليون دينار (71.5 مليون دولار)، بينما زادت قيمة الاستثمارات في الخدمات الزراعية بنسبة 11 في المئة لتصل إلى 27.2 مليون دينار (9.7 مليون دولار).

وتحتل الزراعة مكانة محورية في الاقتصاد التونسي المتعثر، حيث تساهم بنسبة 9 في المئة في الناتج المحلي الإجمالي، وما بين 9 و10 في المئة من مجموع الصادرات سنوياً.

ويستقطب القطاع حوالي 8 في المئة من مجموع الاستثمارات، ويشغل 15 في المئة من إجمالي اليد العاملة النشطة في بلد يبلغ تعداد سكانه حوالي 11.7 مليون نسمة.

وتسارعت تونس منذ العام 2017 وبالتعاون مع خبراء الأنظمة المعلوماتية بتنسيق جهودها لرقمنة الزراعة، في مسعى منها للحد من موجة الجفاف التي ضربت البلاد في السنوات الأخيرة وجعلت القطاع من أضعف المجالات مردودية.

وتعتبر تونس من ضمن دول كثيرة في العالم تفتقر للأسواق والأدوات لإقامة أنظمة تحذير مبكر بالنسبة إلى الكوارث مثل الفيضانات والجفاف والعواصف، ما من شأنه أن يلقي بظلاله سلباً على قطاع الزراعة مستقبلاً.

قطاع الصناعة

- 24.7 في المئة مساهمة القطاع سنوياً في الاقتصاد
- 18 ألف منشأة تعمل في مختلف الأنشطة الصناعية
- 245 ألف شخص يعملون في القطاع أغلبهم أردنيون

وتشير الغرفة في رؤيتها للنهوض بالقطاع إلى محددات أخرى تتمثل بامتلاكه قدرات تصديرية كبيرة تبلغ 93 في المئة من إجمالي الصادرات المحلية، وتتنوع منشآت القطاع الصناعي على قطاعات الصناعات الهندسية وتكنولوجيا المعلومات والخشبية والأثاث والبتة والغذائية والتعدينية والجلدية والميكات والعلاجية والدوائية والكيميائية والبلاستيكية والمطاطية والطباعة والتغليف.

وتأثرت العديد من الصناعات بأزمة كورونا بسبب تراجع الأسواق التصديرية ونقص التحويلات الخارجية، كما أن الصناعيين الأردنيين يتمتعون بمرونة

قطاع في حاجة إلى عناية أكبر

قطاع في حاجة إلى عناية أكبر

قطاع في حاجة إلى عناية أكبر

قطاع في حاجة إلى عناية أكبر

قطاع في حاجة إلى عناية أكبر

وترى الأوساط التجارية والاقتصادية الأردنية أن الظروف التي فرضتها الأزمة الصحية تمثل دافعاً قوياً اليوم من أجل تسريع النهوض بالقطاع الصناعي الذي يعد إحدى قاطرات النمو ويمثل مفتاح الحد من مستويات البطالة على الرغم من المطبات التي تواجه المستثمرين في طريق تطوير أعمالهم.

عمان - زاد منسوب ضغوط الأوساط الصناعية على الحكومة الأردنية لتطوير القطاع باعتباره يملك إمكانيات مهمة لتحفيز النمو الاقتصادي في حال توفرت لديه الحوافز لإطلاق قدراته بشكل أكبر مما هو عليه اليوم.

وعلى الرغم من أن القطاع يشكل ربع الناتج المحلي الإجمالي للبلاد يعتمد بشكل مفرط على المساعدات الخارجية لمواجهة النقص الشديد في الأموال، إلا أن هناك قناعة بين الخبراء بأنه بالإمكان جعل دوره أكبر إلى جانب قطاع السياحة المهم في توفير العملة الصعبة.

ويطالب أصحاب الشركات في القطاع منذ سنوات بالحصول على حوافز ضريبية لإنقاذ القطاع من الركود جزاء ارتفاع تكاليف الإنتاج وضعف القدرة التنافسية، الأمر الذي فاقم خسائر الشركات في السنوات الأخيرة وزادت من متاعبه الجائحة.

وتواجه الصناعات المحلية تحديات كبيرة ما قبل أزمة كورونا، كزيادة حجم المستوردات مقارنة بالصادرات وهو ما يشكل عوائق تنافسية عالية وغير عادلة إضافة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج خاصة الطاقة وارتفاع الضرائب والرسوم وإجراءات الاستثمار الطويلة والمعقدة أحياناً.

وتعتبر غرفة صناعة الأردن أن هناك العديد من المحددات التي تجعل القطاع محركاً رئيسياً والأساس للنمو ومفتاح معالجة قضية البطالة، وأبرزها امتلاكه لقدرات إنتاجية ضخمة حيث ينتج 1500 سلعة، ويصل حجم الإنتاج القائم 17 مليار دينار (24 مليار دولار)، فيما تبلغ حصة الصناعة بالسوق المحلية 45 في المئة.

ونقلت وكالة الأنباء الأردنية عن بيان للغرفة قولها إن رؤيتها للقطاع تأتي وفق محاور استراتيجية وضمن أطر زمنية، وتتضمن على المدى القصير والمتوسط تعزيز القدرات الإنتاجية والتصنيع، وتعزيز المبيعات المحلية والخارجية،

وتعتبر غرفة صناعة الأردن أن هناك العديد من المحددات التي تجعل القطاع محركاً رئيسياً والأساس للنمو ومفتاح معالجة قضية البطالة، وأبرزها امتلاكه لقدرات إنتاجية ضخمة حيث ينتج 1500 سلعة، ويصل حجم الإنتاج القائم 17 مليار دينار (24 مليار دولار)، فيما تبلغ حصة الصناعة بالسوق المحلية 45 في المئة.

ونقلت وكالة الأنباء الأردنية عن بيان للغرفة قولها إن رؤيتها للقطاع تأتي وفق محاور استراتيجية وضمن أطر زمنية، وتتضمن على المدى القصير والمتوسط تعزيز القدرات الإنتاجية والتصنيع، وتعزيز المبيعات المحلية والخارجية،

وتعتبر غرفة صناعة الأردن أن هناك العديد من المحددات التي تجعل القطاع محركاً رئيسياً والأساس للنمو ومفتاح معالجة قضية البطالة، وأبرزها امتلاكه لقدرات إنتاجية ضخمة حيث ينتج 1500 سلعة، ويصل حجم الإنتاج القائم 17 مليار دينار (24 مليار دولار)، فيما تبلغ حصة الصناعة بالسوق المحلية 45 في المئة.

ونقلت وكالة الأنباء الأردنية عن بيان للغرفة قولها إن رؤيتها للقطاع تأتي وفق محاور استراتيجية وضمن أطر زمنية، وتتضمن على المدى القصير والمتوسط تعزيز القدرات الإنتاجية والتصنيع، وتعزيز المبيعات المحلية والخارجية،

وتعتبر غرفة صناعة الأردن أن هناك العديد من المحددات التي تجعل القطاع محركاً رئيسياً والأساس للنمو ومفتاح معالجة قضية البطالة، وأبرزها امتلاكه لقدرات إنتاجية ضخمة حيث ينتج 1500 سلعة، ويصل حجم الإنتاج القائم 17 مليار دينار (24 مليار دولار)، فيما تبلغ حصة الصناعة بالسوق المحلية 45 في المئة.

ونقلت وكالة الأنباء الأردنية عن بيان للغرفة قولها إن رؤيتها للقطاع تأتي وفق محاور استراتيجية وضمن أطر زمنية، وتتضمن على المدى القصير والمتوسط تعزيز القدرات الإنتاجية والتصنيع، وتعزيز المبيعات المحلية والخارجية،

وتعتبر غرفة صناعة الأردن أن هناك العديد من المحددات التي تجعل القطاع محركاً رئيسياً والأساس للنمو ومفتاح معالجة قضية البطالة، وأبرزها امتلاكه لقدرات إنتاجية ضخمة حيث ينتج 1500 سلعة، ويصل حجم الإنتاج القائم 17 مليار دينار (24 مليار دولار)، فيما تبلغ حصة الصناعة بالسوق المحلية 45 في المئة.

ونقلت وكالة الأنباء الأردنية عن بيان للغرفة قولها إن رؤيتها للقطاع تأتي وفق محاور استراتيجية وضمن أطر زمنية، وتتضمن على المدى القصير والمتوسط تعزيز القدرات الإنتاجية والتصنيع، وتعزيز المبيعات المحلية والخارجية،

وتعتبر غرفة صناعة الأردن أن هناك العديد من المحددات التي تجعل القطاع محركاً رئيسياً والأساس للنمو ومفتاح معالجة قضية البطالة، وأبرزها امتلاكه لقدرات إنتاجية ضخمة حيث ينتج 1500 سلعة، ويصل حجم الإنتاج القائم 17 مليار دينار (24 مليار دولار)، فيما تبلغ حصة الصناعة بالسوق المحلية 45 في المئة.

ونقلت وكالة الأنباء الأردنية عن بيان للغرفة قولها إن رؤيتها للقطاع تأتي وفق محاور استراتيجية وضمن أطر زمنية، وتتضمن على المدى القصير والمتوسط تعزيز القدرات الإنتاجية والتصنيع، وتعزيز المبيعات المحلية والخارجية،

وتعتبر غرفة صناعة الأردن أن هناك العديد من المحددات التي تجعل القطاع محركاً رئيسياً والأساس للنمو ومفتاح معالجة قضية البطالة، وأبرزها امتلاكه لقدرات إنتاجية ضخمة حيث ينتج 1500 سلعة، ويصل حجم الإنتاج القائم 17 مليار دينار (24 مليار دولار)، فيما تبلغ حصة الصناعة بالسوق المحلية 45 في المئة.

ونقلت وكالة الأنباء الأردنية عن بيان للغرفة قولها إن رؤيتها للقطاع تأتي وفق محاور استراتيجية وضمن أطر زمنية، وتتضمن على المدى القصير والمتوسط تعزيز القدرات الإنتاجية والتصنيع، وتعزيز المبيعات المحلية والخارجية،

وتعتبر غرفة صناعة الأردن أن هناك العديد من المحددات التي تجعل القطاع محركاً رئيسياً والأساس للنمو ومفتاح معالجة قضية البطالة، وأبرزها امتلاكه لقدرات إنتاجية ضخمة حيث ينتج 1500 سلعة، ويصل حجم الإنتاج القائم 17 مليار دينار (24 مليار دولار)، فيما تبلغ حصة الصناعة بالسوق المحلية 45 في المئة.

ونقلت وكالة الأنباء الأردنية عن بيان للغرفة قولها إن رؤيتها للقطاع تأتي وفق محاور استراتيجية وضمن أطر زمنية، وتتضمن على المدى القصير والمتوسط تعزيز القدرات الإنتاجية والتصنيع، وتعزيز المبيعات المحلية والخارجية،

وتعتبر غرفة صناعة الأردن أن هناك العديد من المحددات التي تجعل القطاع محركاً رئيسياً والأساس للنمو ومفتاح معالجة قضية البطالة، وأبرزها امتلاكه لقدرات إنتاجية ضخمة حيث ينتج 1500 سلعة، ويصل حجم الإنتاج القائم 17 مليار دينار (24 مليار دولار)، فيما تبلغ حصة الصناعة بالسوق المحلية 45 في المئة.

ونقلت وكالة الأنباء الأردنية عن بيان للغرفة قولها إن رؤيتها للقطاع تأتي وفق محاور استراتيجية وضمن أطر زمنية، وتتضمن على المدى القصير والمتوسط تعزيز القدرات الإنتاجية والتصنيع، وتعزيز المبيعات المحلية والخارجية،

وتعتبر غرفة صناعة الأردن أن هناك العديد من المحددات التي تجعل القطاع محركاً رئيسياً والأساس للنمو ومفتاح معالجة قضية البطالة، وأبرزها امتلاكه لقدرات إنتاجية ضخمة حيث ينتج 1500 سلعة، ويصل حجم الإنتاج القائم 17 مليار دينار (24 مليار دولار)، فيما تبلغ حصة الصناعة بالسوق المحلية 45 في المئة.

ونقلت وكالة الأنباء الأردنية عن بيان للغرفة قولها إن رؤيتها للقطاع تأتي وفق محاور استراتيجية وضمن أطر زمنية، وتتضمن على المدى القصير والمتوسط تعزيز القدرات الإنتاجية والتصنيع، وتعزيز المبيعات المحلية والخارجية،

من بمقدوره محاصرة عمالقة التكنولوجيا



عمالقة وادي السيليكون يتجاهلون الضغوط ويمضون قدماً في التوسع

ومن الاختلافات الرئيسية بين الهيئات المنظمة والمنصات الكبيرة هو أن الأخيرة قادرة على الابتكار بسرعة فيما تعاني المؤسسات المنظمة من بطء دورها الرقابي.

وتستعد فيسبوك على سبيل المثال لمستقبل لن تهيمن عليه الشبكات الاجتماعية بل ما يُعرف بالـ "ميتافيرس" حيث سيُدمج الحقيقي بالافتراضي بفضل تقنيات الواقع الافتراضي والمُعز.

وقد يكون للتغيرات التنظيمية "تأثير كبير" على المجموعة، بحسب المحلل المستقل إريك سيوفيرت "لكن حجم فيسبوك ومسار نمو الإعلان الرقمي يجعلان ذلك أسهل"، ويضيف "منجم الذهب أبعد ما يكون عن النفاد".

وبشكل عام استفادت هذه الشركات من قاعدتها للنمو بشكل أكبر خلال الجائحة من خلال تقديم خدمات مبتكرة للمستهلكين.

ويلاحظ نيومان قائلًا "لقد أصبح من الصعب للغاية على الوافدين الجدد من الإخفاق"، وبالنسبة إلى المستثمرين هذا يعني أنه "لا يمكن لأي جهة أخرى إضفاء قيمة بهذه السرعة".

ويقول نيومان إن المخرج الأكثر ترجيحاً يتمثل في فرض غرامات بالمليارات من الدولارات على هذه الشركات التي ستتكيف في الوقت عينه مع التغييرات التشريعية. ويشير إلى أن هذه الشركات تملك "موارد ومعرفة بالقطاع أكثر من الهيئات المنظمة".

دانيال نيومان
حصول إشفاقات بصوف هذه المجموعات يكاد يكون مستحيلاً

وتساند تريسي لي من شركة الاستثمار كابيتال غروب موقف نيومان، ولكنها عبرت عن اعتقادها أن هذه الشركات معرضة بشدة لأنظمة خصوصية البيانات والإشراف على المحتوى.

ومع ذلك فتريسي رأت عبر مدونتها أن "المخاوف بشأن الخصوصية أو المحتوى قد تقوي هذه الشركات بدلاً من إضعافها"، إذ "غالباً ما يكون لديها بروتوكولات قائمة كما تملك موارد أكبر لمقاربة مسائل السرية والقانون".

حملة قمع قوية على أكبر الشركات الوطنية المدرجة في البورصة. ونسبت وكالة الصحافة الفرنسية إلى دانيال أيفز المحلل في شركة ويدبوش سيكيوريتيز قوله إن "هذه الحملة كانت قوية للغاية إلى درجة أنها قادت المستثمرين من قطاع التكنولوجيا الصينية إلى التكنولوجيا الأميركية".

وعلى المستويين القانوني والتشريعي، يرى المراقبون أن أي إجراء تتخذه السلطات قد يستغرق سنوات حتى يستحيل واقعا كما قد يشكل موضع طعون.

ويقول دانيال نيومان المحلل في فيوتوروم ريسيرتش إنه بالنظر إلى الإجراءات التشريعية المثيرة للجدل المطلوبة لإنزال عقوبة كهذه، فإن حصول "إشفاقات في صفوف مثل هذه المجموعة يكاد يكون مستحيلاً".

وهذا الأمر يصح بشكل خاص في ظل الانقسامات الكبيرة في الكونغرس، وفق دان إيفز الذي يقول إنه "طالما أن المستثمرين لا يلمسون إجماعاً على قواعد مكافحة الاحتكار المقترحة سيرون في ذلك خطراً معتدلاً (على الشركات) وبالتالي سيستثمرون في الاستحواذ على أسهم التكنولوجيا".

وتعبر الغرفة في رؤيتها للنهوض بالقطاع إلى محددات أخرى تتمثل بامتلاكه قدرات تصديرية كبيرة تبلغ 93 في المئة من إجمالي الصادرات المحلية، وتتنوع منشآت القطاع الصناعي على قطاعات الصناعات الهندسية وتكنولوجيا المعلومات والخشبية والأثاث والبتة والغذائية والتعدينية والجلدية والميكات والعلاجية والدوائية والكيميائية والبلاستيكية والمطاطية والطباعة والتغليف.

وتأثرت العديد من الصناعات بأزمة كورونا بسبب تراجع الأسواق التصديرية ونقص التحويلات الخارجية، كما أن الصناعيين الأردنيين يتمتعون بمرونة

وتعبر الغرفة في رؤيتها للنهوض بالقطاع إلى محددات أخرى تتمثل بامتلاكه قدرات تصديرية كبيرة تبلغ 93 في المئة من إجمالي الصادرات المحلية، وتتنوع منشآت القطاع الصناعي على قطاعات الصناعات الهندسية وتكنولوجيا المعلومات والخشبية والأثاث والبتة والغذائية والتعدينية والجلدية والميكات والعلاجية والدوائية والكيميائية والبلاستيكية والمطاطية والطباعة والتغليف.

وتأثرت العديد من الصناعات بأزمة كورونا بسبب تراجع الأسواق التصديرية ونقص التحويلات الخارجية، كما أن الصناعيين الأردنيين يتمتعون بمرونة

وتعبر الغرفة في رؤيتها للنهوض بالقطاع إلى محددات أخرى تتمثل بامتلاكه قدرات تصديرية كبيرة تبلغ 93 في المئة من إجمالي الصادرات المحلية، وتتنوع منشآت القطاع الصناعي على قطاعات الصناعات الهندسية وتكنولوجيا المعلومات والخشبية والأثاث والبتة والغذائية والتعدينية والجلدية والميكات والعلاجية والدوائية والكيميائية والبلاستيكية والمطاطية والطباعة والتغليف.

وتأثرت العديد من الصناعات بأزمة كورونا بسبب تراجع الأسواق التصديرية ونقص التحويلات الخارجية، كما أن الصناعيين الأردنيين يتمتعون بمرونة

وتعبر الغرفة في رؤيتها للنهوض بالقطاع إلى محددات أخرى تتمثل بامتلاكه قدرات تصديرية كبيرة تبلغ 93 في المئة من إجمالي الصادرات المحلية، وتتنوع منشآت القطاع الصناعي على قطاعات الصناعات الهندسية وتكنولوجيا المعلومات والخشبية والأثاث والبتة والغذائية والتعدينية والجلدية والميكات والعلاجية والدوائية والكيميائية والبلاستيكية والمطاطية والطباعة والتغليف.

وتأثرت العديد من الصناعات بأزمة كورونا بسبب تراجع الأسواق التصديرية ونقص التحويلات الخارجية، كما أن الصناعيين الأردنيين يتمتعون بمرونة